

مقدمة

بعد مرور 28 عامًا على المؤتمر العالمي الرابع للنساء والذي أقرّ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ، لا تزال المشاركة السياسية للنساء في لبنان في أدنى مستوياتها. وقد التزمت الدول في إطار خطة العمل هذه "بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية، وفي الإدارات العامة، وفي النظام القضائي..."¹

وقد أفرد منهاج عمل بيجينغ فقرة خاصة بالأحزاب السياسية لحثها على زيادة مشاركة النساء في السياسة. ومن بين هذه الإجراءات: تعديل الهياكل الحزبية واتخاذ التدابير من أجل إزالة كل الحواجز التي تميّز ضد مشاركة النساء تمييزًا مباشرًا أو غير مباشر، واتخاذ المبادرات اللازمة من أجل تعزيز مشاركة النساء في الهياكل الداخلية من أجل وضع السياسات، وفي تولّي المناصب القيادية إن كان بالتعيين أو بالانتخاب، وكذلك وإدخال قضايا النوع الاجتماعي في البرامج السياسية.

وفق العلم السياسي الاجتماعي، يتكوّن الحقل السياسي من عناصر منظّمة تمتهن العمل السياسي وتسعى لتنشئة الكوادر من أجل الوصول إلى السلطة والحكم. وتتألف هذه العناصر من الأحزاب السياسية بشكل أساسي، ومن النقابات. ومن بين الوظائف الأساسية للأحزاب، العمل على نشر أفكارها السياسية وتنشئة الكوادر وفقًا لإيديولوجيا الحزب، كي تكون مؤهلة لاستلام مراكز القرار إن كان على المستوى الوطني أم على المستوى المحلي.

وتنقسم الأحزاب في لبنان إلى نوعين: أحزاب سياسية سنسّمّيها، في معرض هذا التقرير، بالثقلية كونها شاركت في الحكم وإدارة البلد بعضها منذ أربعينيات القرن الماضي، وبعضها أنشئ خلال أو على أثر الحرب اللبنانية (1975-1990). وتنتهج هذه الأحزاب سياسة مرتكزة على الهويات السياسيّة وليس على القضايا الإقتصادية والاجتماعية. كما تميّز الأحزاب بوجود هياكل بطيركية ذكورية تعتمد التهميش الممنهج والعنف ضد النساء عبر إقصائهنّ عن مراكز صنع القرار سواء داخل الأحزاب أو حتى على صعيد السياسة العامة كالإمتناع عن ترشيحهنّ على لوائح حزبية أو تعيينهنّ في مناصب حكومية.

أمّا النوع الثاني فهو أحزاب أنشئت خلال السنوات الأخيرة طارحة نفسها كبديل. إذ تأسست ردًا على الأزمة السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اللبناني منذ انتهاء الحرب، والعجز الواضح من

¹ الهدف الاستراتيجي من إعلان ومنهاج عمل بيجينغ https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u1281/bdpfa_a.pdf

قبل الأحزاب التقليدية على مستوى إيجاد الحلول للأزمات المتلاحقة. وقد ظهرت أولى هذه الأحزاب بعد الحركات المطالبة لإسقاط النظام الطائفي في العام 2011. وبادرت هذه الأحزاب إلى طرح حلول ونهج بديل لمقاربة السياسة من منظور سياسي وإقتصادي وإجتماعي يضع المواطن/ة الفرد في صلب الأولويات.

وتشكّل بعض هذه التنظيمات مساحات جديدة يتم في إطارها النقاش حول قضايا حقوق النساء ومشاركتهنّ السياسية. هذا ما تعكسه قراءة رؤية وتوجّهات وأهداف هذه المنظمات، كذلك خطابها المتضمّن ضرورة العمل على تحقيق العدالة الجندرية وتعزيز مشاركة النساء. غير أنّ تجربة هذه الأحزاب تبقى حديثة على المستويات كافة وبالأخص على مستوى الإهتمام بقضايا النساء، ومن المهم متابعتها بدقة لتحليل خطاباتها وممارساتها بشكل أعمق لجهة مدى إدماج منظور النوع الإجتماعي.

يأتي تعزيز مشاركة النساء في السياسة في إطار احترام التنوّع الموجود في المجتمع. وقد ظهر هذا التنوّع جلياً خلال انتفاضة 17 تشرين الأول 2019. فغياب النساء عن مواقع القيادة في الأطر التقليدية، ونعني بها الأحزاب السياسية والنقابات، لم يمنع النساء من الظهور في الصفوف الأمامية، لا وبل من اتخاذ المبادرة بتنظيم مسيرات ومظاهرات تعبيراً عن الغضب المتراكم في ظل انحلال الدولة ومؤسساتها.

إلى جانب الأحزاب السياسية² يتكوّن المجتمع المدني من مؤسسات تتمركز ما بين المواطنين/ات والدولة وتنشط لإحداث تغيير عبر التأثير على الثقافة المجتمعية السائدة وعبر لعب دور "المراقب" لسياسة وممارسات المؤسسات الرسمية والإقتصادية كما والمنظمات الدولية. وهي تساهم بشكل أساسي في تدعيم الديمقراطية كثقافة وممارسة في المجتمع. وأبرز هذه المؤسسات هي الجمعيات، ومنها الجمعيات النسائية/النسوية كمكوّن أساسي من منظمات المجتمع المدني. تتمثّل مهام الجمعيات الأساسية في العمل على تعزيز أوضاع النساء على مختلف المستويات عبر الأنشطة والبرامج المختلفة التي تنفذها. كما تشمل مهام تلك التي تنشط في مجال تعزيز مشاركة النساء على المستوى السياسي، طيفاً واسعاً من النشاطات سواء على مستوى تعزيز الثقافة المجتمعية ونشر الوعي حول أهمية مشاركة النساء في مختلف المجالات، أو على مستوى نشاطات مناصرة وكسب تأييد للضغط على الأحزاب السياسية بالمبادرة إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في هيكلاتها وعملها الحزبي بشكل عام.

² تشير إلى أنه لا يوجد قانون خاص بالأحزاب في لبنان ينظّم عملها وتمويلها. فقانون الجمعيات الصادر في العام 1909 يشمل الجمعيات والأحزاب (الجمعيات السياسية) والمنديات.

غير أنه مع النظام الجديد المعولم، وتدقق الأموال من دول عالم الشمال إلى دول الجنوب، اتجهت معظم الجمعيات نحو تمهين عملها وتطوير استراتيجياتها وخطط عملها ومواردها البشرية. ولتحقيق ذلك تسعى الجمعيات جاهدة لطلب التمويل الخارجي. ما انعكس في نهاية المطاف إلى التخلي عن فكرة تقديم الخدمات التطوعية كحافز أساسي لعملها من جهة، وإلى نزع البعد السياسي عن عمل بعض الجمعيات التي حوّرت طبيعة وظيفتها فحلّت مكان الدولة لجهة تقديم الخدمات للمواطنين/ات والقاطنين/ات على أراضي الدولة.

خلال الإنتخابات النيابية التي جرت في أيار 2022، عملت العديد من منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز قدرات النساء في المجال السياسي، ومراقبة الإنتخابات من منظور النوع الإجتماعي من أجل رصد الإنتهاكات وأعمال العنف التي تعرّضت لها النساء خلال عملية الإقتراع. كما عملت منظمات أخرى متخصصة في المجال الإعلامي على رصد الإنتهاكات وأعمال العنف التي تعرضت لها المرشحات خلال فترة الحملة الإنتخابية إن كان ميدانياً، أم على مواقع التواصل الإجتماعي.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم دور بعض هذه الجمعيات النسائية. وينحصر بالأنشطة التي قامت بها خلال الانتخابات النيابية الأخيرة وتأثيرها على تعزيز مشاركة النساء في المجال السياسي.

المنهجية:

من أجل إعداد هذا التقرير، تمّ إجراء سبع مقابلات: خمسة منها مع مسؤولات عن جمعيات نسائية لعبت دوراً ملحوظاً على صعيد التحضير للانتخابات النيابية الأخيرة، عبر تنظيم العديد من النشاطات والمبادرات، كما ولحماية النساء من العنف خلال نشاطهنّ السياسي. وأجرينا مقابلة مع إحدى المرشحات للانتخابات وهي رئيسة جمعية تنمية محلية، حصل أن تعاونت مع جمعيات أخرى لتنفيذ نشاطات نشر الوعي حول قضية مشاركة النساء في المجال السياسي. وقد تم اختيار هذه الجمعيات بناء على مراجعة مكتبية قمنا بها بهدف رصد مختلف النشاطات التي تم تنفيذها أثناء فترة الإنتخابات.

أمّا المقابلة الأخيرة فقد أجريناها مع خبيرة في قضايا المساواة والنوع الإجتماعي، التي نظّمت تدريباً للسيدات الناشطات في المجال السياسي في إطار هذا المشروع.

كما وأجرينا جلسة نقاش مع ناشطات سياسيات بعضهن نساء منتميات إلى أحزاب تقليدية وبديلة، ونساء مستقلات ترشحن للانتخابات النيابية. وقد هدفت جلسة النقاش إلى تبيان مدى تأثير كل من الأحزاب السياسية من جهة والجمعيات من جهة أخرى على المعرفة والخبرة السياسية للنساء.

كما وعمدنا إلى مراجعة مختلف الأدبيات والمنشورات حول موضوع هذا التقرير، كذلك تلك الصادرة عن مختلف الجمعيات التي أجرينا معها المقابلات.

محاوِر التقرير:

أولاً: الجمعيات التي شملها التقرير وأبرز نشاطاتها

ثانياً: أبرز التحديات التي تعترض عمل الجمعيات على مستوى تعزيز المشاركة السياسية للنساء

ثالثاً: التوصيات

أولاً: الجمعيات التي شملها التقرير وأبرز نشاطاتها

في سبيل إعداد هذا التقرير تمّ إجراء خمس مقابلات مع مسؤولات ومسؤولي المنظمات التالية: جمعية مدنيات للمساواة، وجمعية فيفتي فيفتي، والتجمع النسائي الديمقراطي، ومنظمة كفى عنف واستغلال، ومنظمة أبعاد. كما أجرينا مقابلة مع إحدى المرشحات إلى الانتخابات النيابية وهي أيضاً مسؤولة في إحدى الجمعيات التنموية، جمعية بيتي. تم اختيار هذه الجمعيات بناءً للمراجعة المكتبية التي أجريناها والتي أظهرت نشاط هذه الجمعيات خلال الانتخابات النيابية.

بشكل عام، قليلة هي الجمعيات التي تتخصّص في قضية نسوية واحدة، إذ تعتمد معظمها إلى توسيع مروحة نشاطاتها لتشمل العديد من القضايا (التدخل الإنساني، قضايا اللاجئين، تزويج القاصرات، مكافحة العنف ضد النساء...).

خلال التحضير للانتخابات النيابية الأخيرة نُقدّت هذه الجمعيات عددًا من النشاطات توزّعت بين نشاطات لتعزيز وبناء قدرات النساء على المستوى الشخصي (التواصل وفن الخطابة، كيفية تنظيم حملة انتخابية...)،

ونشاطات الضغط وكسب التأييد من أجل تعديل القانون الإنتخابي الحالي وتضمينه كوتا نسائية، ورصد ووضع آليات لمكافحة العنف ضد النساء في السياسة، وإعداد الدراسات والتقارير حول مختلف المواضيع التي تدخل ضمن المشاركة السياسية للنساء.

تتنوع الجمعيات النسائية الست بين جمعيات تعمل على تعزيز قضايا النساء على مختلف المستويات من تمكين إقتصادي وسياسي، وحماية من العنف وتدخلات إنسانية... (منظمة أبعاد، التجمع النسائي الديمقراطي، مدنيات للمساواة، جمعية بيتي)، وجمعية تحصر نشاطها بوضع سياسات وقوانين وتنفيذ نشاطات لمكافحة العنف ضد النساء (كفى عنف واستغلال)، إضافة لجمعية تنشط أساسًا في مجال تعزيز المشاركة السياسية (جمعية فيفتي فيفتي).

أمّا أنواع النشاطات والخدمات التي قدمتها الجمعيات النسائية المشمولة بالتقرير فهي التالية:

جمعية مدنيات للمساواة

بحسب الموقع الرسمي³ تعمل الجمعية على تحقيق هدف "تعزيز مشاركة سياسية متوازنة بين النساء والرجال. كما تعمل لتعزيز قدرات النساء والرجال والشباب للمطالبة بالمساواة". تحضيرا للإنتخابات النيابية نفذت الجمعية النشاطات التالية:

1. رصد الإعلام خلال فترة الإنتخابات من منظور النوع الإجتماعي لحالات العنف ضد النساء في السياسة

تعاونت كل من جمعية مدنيات للمساواة ومؤسسة مهارات من أجل رصد الإنتهاكات وأعمال العنف التي تعرّضت لها النساء خلال فترة التحضير للإنتخابات وما بعدها في وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الإجتماعي. وقد صدر تقريراً تضمّن رصد وتوثيق وتحليل الخطابين السياسي والإعلامي خلال الإنتخابات التشريعية⁴. وتعمل الجمعية على إطلاق نقاش على المستوى الوطني للتفكير بأفضل الطرق من أجل مكافحة العنف ضد النساء في السياسة.

³ <https://www.madanyat.org/>

⁴ <https://www.madanyat.org/wp-content/uploads/2022/08/MARSAD-UN-WOMEN-edited-version.docx.pdf>

كما نظّمت الجمعية العديد من اللقاءات وحلقات النقاش مع الصحافيات/ين والناشطات/ين والمرشحات من مختلف الخلفيات السياسية والثقافية، ومع النواب حول العنف الذي تتعرّض له النساء في المجال السياسي. وقد صدر تقريراً حول هذه النشاطات مع توصيات وممارسات أفضل يمكن للنساء الإستعانة بها في حال تعرضن لأي عنف خلال نشاطهنّ السياسي⁵.

2. نشاطات تدريبية للشباب حول أهمية المشاركة في الإنتخابات

نفّذت الجمعية نشاطات توعية للشابات والشباب اللواتي/الذين اقترحوا للمرة الأولى خلال هذه الإنتخابات حول أهمية المشاركة السياسية وتشجيعهم/نّ على الاقتراع (Youth for vote). وتضمن المشروع جلسات تثقيف سياسي لرفع مستوى الوعي عند الشباب حول كيفية الوصول الى مصدر معلومات موثوق من أجل تكوين الرأي بالنسبة لكل مرشح/ة ينوون التصويت له/ا. ومن المعايير التي تمّت مناقشتها خلال الجلسات: وجود نساء مرشحات على اللائحة، الأفكار السياسية لهذا/ه المرشح/ة، الخلفية السياسية...

3. نشاطات تدريبية للنساء لتعزيز فكرة الإنخراط في العمل السياسي

تم تنفيذ هذه النشاطات بالتعاون مع سيدات طامحات للإنخراط في العمل السياسي. وقد شملت النشاطات تنمية لقدرات النساء في كيفية العمل على إبراز صورتهمّ للإعلام وكيفية التعاطي مع مختلف وسائل الاعلام. واعتبرت رئيسة الجمعية، السيدة ندى عنيد، أن "النساء في الإجمال لا ينقصهنّ التدريب وتطوير القدرات فالأساس يكمن في الدعم الحزبي لهنّ وبالتالي يكمن العمل الأساسي في الضغط على الأحزاب لتعيين نساء في مواقع قيادية كما وعلى اللوائح الحزبية في الإنتخابات". واعتبرت أن "بعض النساء الفائزات على اللوائح الحزبية لم يستفدن من أي تدريب، إلا أنّ ما أوصلهنّ هو الدعم الحزبي لهنّ".

⁵ <https://www.madanyat.org/wp-content/uploads/2022/09/UNDP-ARB-VAWP-REPORT-edited.pdf>

تضم الجمعية⁶ نساء ورجالاً، وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص، مع التركيز بشكل أساسي على مواقع صنع القرار السياسي". بدأت الجمعية بتنظيم النشاطات السياسية تحضيراً للانتخابات النيابية قبل سنتين من موعدها وتكثفت التدريبات قبل ثلاثة أشهر تحديداً وفق رئيسة الجمعية. نظمت الجمعية النشاطات التالية:

1. نشاطات تدريبية

تضمنت تدريبات وورش عمل لتعزيز دور النساء في السياسة موجّهة للمرشحات بهدف تزويدهنّ بالمعرفة والمهارات اللازمة لخوض الانتخابات النيابية، وقد تركّز العمل على عدد من السيدات المستعدات للترشح. من بعدها تمّت دراسة حظوظ كل سيدة بالفوز في دائرتها. وعلى ضوء هذه المعايير وتم وضع اللائحة النهائية للسيدات اللواتي سوف يستقن من هذه التدريبات.

شملت هذه النشاطات: التدريب على الظهور الإعلامي والأدوات المتاحة من أجل تظهير النساء إعلامياً (التواصل والظهور الإعلامي، فن الخطاب، تسويق الهوية الشخصية، (personal branding) إنشاء موقع إلكتروني وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي...). وتناولت النشاطات أيضاً التثقيف السياسي، حيث عملت كل مرشحة، بمساعدة خبراء، على تحضير ملف حول قضايا تعنى بالسياسة الداخلية والخارجية. وأعقب مرحلة تحضير الملفات، تنظيم حلقات نقاش سياسي مع إعلاميين تناولت هذه القضايا. وعند اقتراب موعد الانتخابات وقبل ثلاثة أشهر تكثفت التدريبات الفردية مع كل سيدة بحسب حاجة كل منهنّ.

2. برامج ونشاطات إعلامية

تضمنت هذه النشاطات تكثيف الظهور الإعلامي للمرشحات للتعويض عن نقص المساحات الإعلامية المتاحة للنساء بشكل عام، والمساحات خلال الفترة الانتخابية بشكل خاص. فساهمت الجمعية خلال فترة الانتخابات في إعداد برنامج "فيفتي فيفتي بالسياسة" والذي هدف إلى تسليط الضوء على النساء المرشحات

⁶ <https://fiftyfiftylb.com/>

للانتخابات النيابية وإعطائهنّ مساحة إعلامية للنقاش حول أفكارهنّ ومشروعهنّ السياسي. ومن أجل الترويج للبرنامج تقرر أن يقدمه أحد الإعلاميين البارزين "وهو محاور متمرس ونشط ممّا ساهم برفع نسبة المشاهدة" على ما أكّده رئيسة الجمعية.

كما أنشأت الجمعية موقعًا إلكترونيًا [womenpowerlb](http://womenpowerlb.com) والذي يتضمن أسماء السيدات المرشحات مع نبذة عنهنّ وروابط صفحاتهنّ على مواقع التواصل الاجتماعي. وسوف يستعرض هذا الموقع جميع السيدات اللواتي عملن في المجال السياسي. كما عمدت الجمعية إلى الإتفاق مع المؤسسات الإعلامية على تكثيف الظهور الإعلامي للنساء المرشحات في البرامج وتمّ تزويدهنّ بلائحة من هذه السيدات.

3. إعداد وتقديم اقتراح قانون الكوتا الجندرية إلى المجلس النيابي

أعدت الجمعية اقتراح قانون يلحظ كوتا نسائية في القانون الانتخابي المعمول به حاليًا، واستند اقتراح القانون الى دراسات أجراها خبراء وخبيرات في العلم السياسي وفي العلم الدستوري لتحسين المشروع وتسهيل اعتماده من قبل مجلس النواب⁷. تم إرسال مشروع القانون إلى جميع النواب كما تمّ تنظيم اجتماع للكوتا في المجلس النيابي.

4. نشاطات كسب تأييد مع الكتل النيابية من أجل مناقشة القانون واعتماده

نفّذت الجمعية عددًا من اللقاءات مع الأحزاب السياسية من أجل الضغط عليهم لدعم الكوتا النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية. وتتابع الجمعية العمل مع المجلس النيابي من أجل اعتماد القانون.

تعتبر رئيسة الجمعية أنّ الضغط الذي مارسه الجمعية والآليات الوطنية قد سجّل بعض التغييرات الإيجابية، منها تطوّر الخطاب لدى الأحزاب، ومنها الحزب التقدمي الإشتراكي مثلًا فيما خصّ مشاركة النساء في السياسة. وأشارت إلى أنّ بعض الأحزاب قد اعتمدت كوتا نسائية داخلية والتي وعدت بترشيح نساء خلال الانتخابات القادمة. وأشارت أنّ "63% من اللوائح الانتخابية قد تضمّنت سيدات مرشحات في ظل غياب قانون كوتا". واعتبرت أنّ "هدف 30% من الكوتا لم يعد كافيًا إذ تمّ تحقيقه خلال آخر انتخابات، إنّما يجب

⁷ <https://womenpowerlb.com/wp-content/uploads/2022/03/WW-Arabic-Booklet.pdf>

السعي الآن إلى كوتا حيز مقاعد للسيدات، فبدونه لا قدرة للنساء لتعزيز وجودها في المجال السياسي". وتتابع الجمعية نشاطات الضغط وكسب التأييد مع الأفراد المسؤولين عن الملف الإنتخابي، كما ومع السيدات الناشطات في الأحزاب.

5. إعداد أوراق سياسات عامة

ستبدأ الجمعية بنشر أوراق سياسات عامة قد طورتها السيدات اللواتي شاركن في البرامج الإعلامية والتي أعدتها الجمعية (أوراق سياسية حول مكافحة الفقر، البطاقة الصحية، قضايا بيئية...).

التجمع النسائي الديمقراطي

التجمع النسائي الديمقراطي⁸، منظمة نسوية غير حكومية علمانية، مطلبية، تعمل على دعم ومناصرة حقوق النساء والفتيات في لبنان. أما رؤية الجمعية تتلخص بـ "تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال في المجالات كافة وضمان الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي".

نفذت الجمعية خلال فترة الإنتخابات عددًا من لقاءات التوعية في المناطق من أجل رفع مستوى المعرفة بقضية المشاركة السياسية للنساء. على مستوى آخر، عملت الجمعية في مجال مراقبة الإنتخابات من منظور جندي بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لديمقراطية الإنتخابات (لادي).

منظمة كفى عنف واستغلال

منظمة كفى عنف واستغلال⁹، "منظمة مدنية لبنانية، غير حكومية وغير ربحية، نسوية وعلمانية، تتطّلع نحو مجتمع خالٍ من البنى الاجتماعية والإقتصادية والقانونية البطريركية والتمييزية ضد النساء. يتركز عمل

⁸ <https://www.rdfwomen.org/>

⁹ <https://kafa.org.lb/>

الجمعية على تعديل واستحداث قوانين وتغيير الذهنيات والممارسات الذكورية السائدة وحماية النساء والأطفال ضحايا العنف، وتقديم الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهن".

لم تعمل الجمعية بشكل مباشر على تعزيز مشاركة النساء في السياسة إنما يتركز عملها على مناهضة العنف ضد النساء في الحيز الخاص أي ضمن الأسرة تمهيداً لتعزيز التمكين السياسي للنساء. وانسجاماً مع أهدافها الأساسية عمدت الجمعية إلى تنفيذ النشاطات التالية:

1. نشاط كسب التأييد من أجل دعم واعتماد مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية الذي أعدته الجمعية

بدأت الجمعية بإعداد مسودة القانون بالتعاون مع مجموعة من المحاميات الناشطات في الأحزاب السياسية التقليدية. بعد إعداد مسودة مشروع القانون وعند انطلاق انتفاضة 17 تشرين، عمدت الجمعية إلى تنظيم لقاءات في الساحات العامة من أجل التعريف بمشروع القانون، كما تواصلت الجمعية مع المجموعات السياسية البديلة من أجل تبني المشروع. خلال فترة الإنتخابات تواصلت الجمعية مع الحملات المناطقيّة من أجل تضمين البرامج الإنتخابية بنداً صريحاً حول تبني القانون الموحد للأحوال الشخصية.

2. على مستوى الخدمات التي تقدّمها الجمعية من أجل التصدي للعنف السياسي ضد النساء

تركز عمل الجمعية في فترة الإنتخابات على رصد حالات العنف وتلقي الشكاوى حول أعمال العنف الذي قد تتعرض لها النساء من مرشحات ومراقبات ومواطنات مشاركات في عملية الإقتراع.

أ. إطلاق تطبيق إلكتروني لرصد الإنتهاكات ضد المرشحات "Nafas"

أنشأت الجمعية حسابات للنساء المشتركات لتمكينهنّ من إرسال الشكاوى عبر التطبيق في حال حصول أي حادثة اعتداء. وتعاونت مع جمعية فيفتي لإرسال الرسائل للتعريف بهذه الخدمة للنساء المرشحات، كون هذه الجمعية تملك آليات التواصل مع المرشحات.

أمّا بالنسبة للمراقبات، لقد تعاونت كفى مع الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات (لادي) من أجل تلقي الإتصالات عند تعرّضهنّ لأي اعتداء، وكانت تتمّ إحالتها إلى جمعية كفى. كما ساهمت الجمعية في إطار تعاونها مع لادي بتدريب 15 مراقبة متنقلة في المناطق على الإطار القانوني الذي يحميهنّ، وعلى أنواع

الأفعال الجرمية والجرم المشهود وكيفية التبليغ عبر التطبيق الإلكتروني. كما تم إطلاق التطبيق ليتم استعماله من قبل المقترعات في حال حصول أي اعتداء على النساء. لهذا الغرض تم تدريب فريق عمل كامل بهدف مواكبة العملية الإقتراعية.

ب. رصد حالات العنف الذي تتعرض له النساء خلال الحملة الانتخابية وخلال النهار الانتخابي

تعاونت الجمعية مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من أجل إنشاء خط ساخن مخصص لقضايا العنف ضد النساء ضمن غرفة العمليات التي واكبت العملية الانتخابية، والتي خصّصت رقم على تطبيق واتساب للتواصل معها. وتعمل الجمعية على تطوير آليات التبليغ هذه تحضيراً للانتخابات البلدية.

ج. المنشورات

تعمل الجمعية حالياً على إعداد تقرير لتحليل واقع العنف ضد النساء في السياسة خلال الانتخابات النيابية. ويشمل هذا التقرير تقييماً للخدمات التي قدّمتها الجمعية، كما والخدمات الأخرى التي وفّرتها أو لم تستطع توفيرها الأجهزة الرسمية كوزارة الداخلية من قسم حقوق الإنسان التابع للمفتشية العامة في قوى الأمن الداخلي (على مستوى الشكاوى ضد العناصر الأمنية) والمديرية العامة للشؤون السياسية (على مستوى الشكاوى ضد موظفي الأقسام ورؤسائها).

منظمة أبعاد

تسعى منظمة أبعاد¹⁰ إلى "تحقيق المساواة بين النساء والرجال كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ومن أهدافها السعي إلى حشد التأييد من أجل تطوير وتنفيذ سياسات وقوانين تساهم في تعزيز مشاركة النساء من خلال مقاربة حقوقية تؤدي إلى تحقيق المساواة.

اقتصر نشاط الجمعية، خلال الفترة الانتخابية، على تنفيذ حلقات نقاش مع سيدات من أجل رفع مستوى الوعي حول ضرورة المشاركة السياسية من خلال الترشح للانتخابات والإقتراع.

¹⁰ <https://www.abaadmena.org/>

ثانيًا: أبرز التحديات التي تعترض عمل الجمعيات على مستوى تعزيز المشاركة السياسية للنساء

يبرز لنا بعد استعراض النشاطات المنفّذة من قبل الجمعيات المشمولة بالتقرير، أنّ الجمعيات ذات الاختصاص بقضية المشاركة السياسية وبقضية العنف (جمعية فيفتي فيفتي، ومدنيات للمساواة وكفى عنف واستغلال) كانت من الأكثر نشاطًا خلال فترة التحضير للإنتخابات النيابية. أمّا باقي الجمعيات فينحصر نشاطها على ورشات عمل وتدريبات لرفع مستوى الوعي حول المشاركة السياسية لاسيما لدى الفئات الشابة ولدى النساء.

وقد تبين لنا التباسًا واضحًا بين مهام ووظائف الجمعيات من جهة ومهام ووظائف الأحزاب من جهة أخرى، إذ لا يتم توزيع الأدوار بين مختلف مكونات منظمات المجتمع المدني بحسب وظيفة كل منها: بحيث تعمل الأحزاب السياسية على تنشئة كوادر قادرة على استلام مواقع قيادية من دون أي تمييز بين النساء والرجال، وتقوم الجمعيات بدور المراقب لعمل الأحزاب لتقييم مدى التزامهم بإدماج منظور النوع الاجتماعي في هيكلياتهم وعملهم وتضغط في هذا الاتجاه في غياب المبادرات الحزبية. بل بالعكس، أخذت الجمعيات على عاتقها مهمة التتقيف السياسي، ومن جهتها استفادت الأحزاب من الخدمات المقدمة للمحازبات من قبل الجمعيات من أجل توكيلهنّ بمهام ومسؤوليات حزبية جديدة من دون أن تؤدي إلى تعزيز وصولهنّ إلى أعلى الهرمية الحزبية.

بالنظر إلى النشاطات التي تنفّذها الجمعيات النسائية في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء، يتبين التالي:

1. تأمين مساحة نقاش لمختلف النساء الآتيات من خلفيات سياسية مختلفة وإشكالية جمع القوى

السياسية التقليدية والبديلة على طاولة النقاش

تعتبر الجمعيات عنصرًا من عناصر مؤسسات المجتمع المدني، ومن مهامها خلق مساحات نقاش حول قضايا مجتمعية ومن بينها قضية مشاركة النساء في السياسة. وقد اعتبرت بعض السيدات التي أجرينا معهنّ المقابلات الفردية، وضمن مجموعة جلسة النقاش أنّ هذه الجمعيات استطاعت أن تخلق مساحة نقاش تضم

نساء منتميات إلى خلفيات سياسية متعددة. وقد اعتبرت إحدى السيدات أنّ هذه الاجتماعات تشكّل "فرصة غير متاحة لنا ضمن أحزابنا"¹¹.

فعلى الرغم من وجود تحالفات بين بعض الأحزاب التقليدية غير أنّها تتّسم بالطابع المرحلي والمؤقت. وغالبًا ما تنتهج الأحزاب عند انقضاء أجل هذه التحالفات، خطابًا سياسيًا يتسم بالحدة ويحمل في طياته تهديدًا بالعنف. أمام هذا الوضع لم تتسنّ للنساء فرصة التشبيك مع نساء منتميات إلى أحزاب أخرى. وبسبب بنية هذه الأحزاب الطائفية وعدم تمكّنها من بناء السلام وتعزيز الديمقراطية في المجتمع منذ انتهاء الحرب في العام 1990، لم تتمكن النساء من إيجاد الإطار الحزبي الكفيل لممارسة نشاط سياسي والتدرج في سبيل الوصول الى المواقع القيادية.

فالثقافة الحزبية والذهنيات الذكورية التي ترفض مشاركة النساء، يضاف إليها "الانهيار الإقتصادي الحالي وحالة الغليان الطائفي، يضع النساء خارج اللعبة الديمقراطية. ففي أوقات الأزمات يضعف دور النساء في العمل السياسي. فلا بدّ إذًا من وجود لقوى ديمقراطية فاعلة من أجل تعزيز مشاركة النساء في السياسة"، كما أشارت جمانه مرعي.

على مستوى آخر، وتبعًا لتفريغ عمل الجمعيات من البُعد السياسي، وضعف العمل على تشكيل قوة ضغط لإلزام الأحزاب بإدماج منظور النوع الاجتماعي في العمل المؤسّساتي، وتحول جزء كبير من أهدافها إلى توفير خدمات للمحازبات والسيدات الراغبات في العمل السياسي، تبرز تحديات جديدة أمام الجمعيات. فمع نشوء قوى سياسية بديلة تطالب بتغيير النظام الطائفي الزعاماتي والزبائني القائم، وبمحاسبة أركان السلطة الحالية على كل الحروب والأزمات التي عانى منها المجتمع، برزت إشكالية إطلاق نقاش بين مختلف المكونات السياسية التقليدية والبديلة. وبات على الجمعيات الاجابة عن السؤال التالي: هل من قدرة لهذه الجمعيات على الجمع بين نساء منتميات إلى الأحزاب التقليدية والأحزاب التي تطرح نفسها كبديل وإيجاد القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها من أجل إطلاق أي نقاش على المستوى الوطني؟ ففي فترة التحضير للانتخابات وجهت إحدى الجمعيات دعوة لسيدات مرشحات عن أحزاب تقليدية وأخرى عن لوائح

¹¹ من جلسة النقاش التي نظمت بتاريخ 20 تشرين الأول 2022.

المعارضة لمناقشة برامجهن الانتخابية، غير أنه خلال جلسة النقاش قوبل هذا العرض بالرفض من قبل المرشحات على لوائح المعارضة كما أشارت إحدى المرشحات خلال المقابلة معها.

2. تجزئة عمل الجمعيات

على مستوى آخر، ينحصر دور الجمعيات في تعزيز المشاركة السياسية للنساء لناحية المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية، ولا تطل مستويات أخرى. غير أنه، وبالاستناد إلى إعلان ومنهاج عمل بيجينغ كما واتفاقية سيداو، إن تعزيز مشاركة النساء في المجال العام يشمل نواحي أخرى: تعزيز وجود النساء على كافة المستويات الإدارية، ولاسيما القيادية منها، والقضائية، وكذلك تعزيز مشاركة النساء في الوفود الدبلوماسية الإقليمية والدولية. وتجدر الإشارة إلى ضرورة توسيع نطاق النشاطات المنفذة من قبل الجمعيات لتشمل كافة المؤسسات والهيئات الرسمية.

3. التركيز على الظهور الإعلامي للنساء عبر خلق مساحات اعلامية مخصصة للنساء

يظهر من الخطاب السائد لدى بعض الجمعيات أنه من الشروط الأساسية لوصول النساء إلى المناصب العامة هو قدرتها على الظهور الإعلامي (visibility). لطالما طالبت الجمعيات النسائية بتوفير مساحة أكبر للنساء على وسائل الإعلام التقليدية، حيث كان التقدم بطيئاً على هذا المستوى نظراً لتركيبه هذه المؤسسات وإقصاء النساء عن مراكز صنع القرار، كما والأفكار التي تبثها أو تعيد انتاجها والتي غالباً ما تتضمن تسليعاً وصوراً نمطية مسيئة عن النساء. ويزداد إقصاء النساء خلال فترة الإنتخابات حيث تخصص المساحة الأكبر للمرشحين من الرجال كونهم يتمتعون بامتيازات كبيرة لناحية الوصول إلى الموارد.

خلال الإنتخابات النيابية الأخيرة ظهرت برامج تلفزيونية أفردت بعض المساحة للنساء. وأعدت جمعية فيفتي فيفتي برنامجاً مخصصاً للنساء المرشحات فقط¹². غير أن التركيز على الحياة الشخصية (عادةً ما لا يحصل مع الرجال) وعلى النشاط السياسي للنساء، كما وتخصيص البرنامج فقط للنساء مع أن الاسم يدل

¹² تم عرض برنامج 50/50 على قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال، وكان الهدف منه الاضائة على سيدات مرشحات للانتخابات النيابية ومحاورتهن في برامجهن الانتخابية. وقد واجهت بعض النساء المشاركات تحديات لجهة بعض التصرفات والتعليقات الذكورية من قبل مقدم البرنامج.

على عكس ذلك، يوحي وكأته يكرّس فكرة أنّ وجود النساء غريب عن السياسة" كما اعتبرت إحدى المرشحات، "ناهيك عن بعض التعليقات الذكورية لمقدم البرنامج تجاه بعض السيدات المرشحات". من ناحية أخرى، وعند الإقتراب من موعد عملية الإقتراع تقلّصت نسبة ظهور النساء على الإعلام وحُصّصت برامج ساعات الذروة لاستضافة الرجال فقط.

أمّا على مستوى الإعلان الانتخابي فظهرت بعض الإعلانات الانتخابية والتي كانت تهدف إلى تشجيع الأحزاب على ترشيح نساء على اللوائح الانتخابية، لتكرّس فكرة أنّ الهدف الأساسي من العمل السياسي هو التغيير الشكلي عبر حجز المقاعد للنساء. وبدل أن يكون لهذا الإعلان صدى إيجابياً، خلق ردة فعل عكسية حيث بدا أنّ الهدف الأساسي أو حتى الوحيد للكوّتا النسائية هو انتزاع المقاعد من الرجال وتسليمها للنساء.

لا يمكن أن ننكر أهمية الإعلام في العمل السياسي وتأثيره على الجماهير، غير أنّ التقدّم يبقى بطيئاً في ظل رفض المؤسسات الحزبية دعم النساء وتخصيص الموارد المالية لهن، كذلك الممنوحة للرجال لدعم ظهورهم الإعلاني. كما لا يمكن إغفال دور المؤسسات الإعلامية وتأثيرها السلبي في حال ظلت تعتمد ذات السياسات الإعلامية التي لا ترى من أهمية لوجود نساء مشاركات في السياسة.

4. غياب المقاربة الشمولية لتأثير البنى والهيكليات على قضية المشاركة السياسية للنساء

لا تعتمد الجمعيات النسائية المقاربة الشمولية عند العمل على قضايا المساواة والنوع الاجتماعي. فعلى مستوى الأدوات، لا يزال عمل الجمعيات النسائية تقليدياً منطلقاً من مفهوم التمكين السياسي للنساء (political empowerment).

يتبيّن من المقابلات ومن جلسة النقاش أنّ مفهوم التمكين السياسي لا يزال يركز على عمل وجهه فردي للنساء في ظلّ غياب لأي إرادة جدّية من قبل الأحزاب تدعم مشاركة النساء في المجال السياسي. ففي حين تقوم الجمعيات بتدريب النساء وتعزيز مهارتهنّ، يُنتظر من النساء تشكيل قوة ضغط داخل أحزابهنّ للوصول إلى المواقع القيادية في حين أنّ هذه القضايا غير مطروحة أصلاً على الأجندة الداخلية للحزب.

لقد بات من الملح أن تبدأ الجمعيات بتطوير أدوات عمل جديدة تهدف إلى خلق أطر حزبية سليمة وثقافة مؤسساتية مناسبة لعمل النساء ونشاطهنّ السياسي. وأشارت جمانه مرعي أنّ مفهوم "التمكين" بمقاربتة

التقليدية لم يعد كافيًا بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربة إدماج منظور النوع الاجتماعي في الهياكل المؤسساتية¹³. وهي مقاربة تأخذ وقتًا أطول ومجهودًا أكبر كونها تهدف إلى تغيير الثقافة المؤسساتية باتجاه الاعتراف بالامتيازات الاجتماعية التي لطالما استفاد منها الرجال، وبحق النساء كما الرجال بمزاولة العمل السياسي بعيدًا عن أي تنميطات أو حواجز قانونية أو ثقافية. وبالتالي، يعتبر عامل الوقت من العوامل الجد مهمة في هذا الإطار، ومما أكّدت عليه العديد من السيدات، فلا يمكن أن ينحصر التمكين السياسي بنشاطات وتدريبات تنظم قبل أشهر قليلة من الانتخابات.

لقد أشار إعلان ومنهاج عمل بيجينغ إلى أنّ "تمكين النساء يساهم في تلبية الإحتياجات المعنوية والروحية والفكرية للنساء والرجال على مستوى فردي أو بشكل أعمّ، ويكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع وبرسم مجرى حياتهم وفقًا لتطلعاتهم الخاصة". أي أنّ التمكين هو قدرة النساء على الشعور بقيمتهم الذاتية، وعلى تحديد خياراتهنّ الشخصية، كما وحققهنّ وقدرتهنّ في التأثير على التغيير على المستوى الشخصي والاجتماعي.

ويفترض "التمكين السياسي للنساء" وجود أطر عادلة تؤمّن المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال، كما تؤمن ثقافة المساواة بين النساء والرجال، وفهمًا للفجوة التاريخية التي تفصل بين الجنسين بسبب تغييب النساء لزمّن طويل عن النشاط العام وانحصار أدوارهنّ بالانجاب والرعاية.

ويفترض التمكين كذلك، وجود آليات محاسبة داخل المؤسسات الحزبية في حال وجود أي عوائق بنيوية وثقافية أمام النساء. فعلى مستوى العوائق البنيوية لابدّ من إصلاح الهيكليات الداخلية لتعكس إرادة رسمية جدية من قبل القيادة الحزبية بتعزيز وصول النساء على مستوى القيادة. ويترافق تعديل البنى والهيكليات مع تعزيز ثقافة المساواة وكسر للصور النمطية المسيئة للنساء والرجال على حدّ سواء. كما يفترض وعيًا لدى السيدات أن للأحزاب القدرة الفعلية على دعمهنّ للوصول إلى مواقع قيادية وكسر السقف الزجاجي في المؤسسات الحزبية، بدل حصر جهود النساء ضمن أجهزة وقطاعات منشأة خصيصًا لهنّ بغية إبعادهن عن مواقع صنع القرار.

على مستوى آخر، يتبيّن أنّ بعض التدريبات التي تستفيد منها السيدات المحازبات لا تستثمر في غالب الأحيان من الأحزاب لتعزيز مشاركة النساء على مستوى القيادة. وما يحصل هو "زيادة الأعباء الملقاة على

¹³ من المقابلة التي أجريت مع السيدة جمانة مرعي: ناشطة متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي ومديرة فرع لبنان، المعهد العربي لحقوق الإنسان.

كتفت النساء المحازيات¹⁴. فبعد أن بادرت إحدى الجمعيات إلى توفير تدريبات حول إدارة الحملات الانتخابية، وبعد أن استفادت من هذه الخدمة سيدات محازيات تم تعيينهن مديرات للحملات الانتخابية للمرشحين الحزبيين خلال الانتخابات النيابية الأخيرة.

تعترف الجمعيات أن للأحزاب أهمية كبيرة لتعزيز خبرة النساء في المجال السياسي عبر توفير بيئة آمنة للنشاط السياسي خالية من كافة أشكال التمييز والعنف. إلا أنه، وفي الوقت عينه، لا تتم مقارنة التمكين السياسي من زاوية حقوقية تعترف بحق النساء بالعمل والنشاط ضمن هيكلية مؤسساتية توفر لهن المساحة الضرورية للعمل السياسي. فالدور الاساسي للجمعيات، إلى جانب حملات تعزيز الوعي المجتمعي، هو الضغط المستمر والممنهج على الأحزاب لتحقيق المساواة في الفرص بين النساء والرجال.

ومن أجل تعزيز التمكين السياسي للنساء لا بد من عمل جدي من قبل الأحزاب لتذليل العقبات التالية:

أولاً، على المستوى المجتمعي، على مستوى الدور الانجابي والرعايي للنساء والذي يعطيها هامشاً أقل للنشاط السياسي: لا يمكن لأي حزب سياسي أن يدعي مناصرته لقضايا النساء دون أن يكون مدركاً لتأثير الأدوار الرعائية على النشاط السياسي وتكييف عمله على هذا الأساس.

ثانياً، الإقصاء الممنهج للنساء عن العمل الحزبي من خلال بنى وهيكليات وثقافة يغلب عليها الطابع البطريركي والذكوري وتأثيره على قدرة النساء على اكتساب الخبرة اللازمة "لفهم اللعبة السياسية"¹⁵.

ثالثاً، إقصاء النساء عبر حجب المعلومات عنهن وتحميلهن عبء اكتساب ثقافة سياسية بمجهود فردي: إلى جانب غياب التثقيف السياسي، تواجه النساء صعوبة في الوصول الى المعلومات من خلال الرفاق الحزبيين ذوو الخبرة السياسية في مجال البلديات مثلاً أو النيابة. فقد أشارت إحدى السيدات أنه "كل معلوماتي عن العمل البلدي اكتسبتها من السيدة نهى الغصيني في اطار التدريب الذي نظمته إحدى الجمعيات لمجموعة من السيدات. لم أكن أبداً مُطلعة على آليات وصعوبة العمل البلدي بالرغم من سؤالي المتكرر لأحد الرفاق المسؤولين عن ملف البلديات حول هذا الموضوع".

¹⁴ كما أشارت إحدى السيدات المستفيدات من هذه التدريبات.

¹⁵ وقد برزت خلال جلسة النقاش فجوة عميقة بين النساء المحازيات والسيدات اللواتي لم يكن لديهن أي خبرة في العمل السياسي.

وقد نتج عن ضعف التزام الأحزاب التقليدية في القيام بوظائفها، بروز فئة من النساء "المستقلات"¹⁶ الراغبات في العمل السياسي من خارج الأطر الحزبية. غير أنّ العديد من الناشطات اعتبرت أنّه لا يمكن لأي امرأة لديها طموح سياسي أن تترشح دون التحضير مسبقاً لقاعدة شعبية داعمة.

يلاقي هذا الخطاب ذلك الموجه إلى النساء المحازبات الذي يحملهنّ العبء الأكبر في تحقيق التمكين السياسي. فلا يمكن تصوّر أي عمل يهدف للوصول إلى السلطة دون أن يمرّ بأطر حزبية ساهمت في تأسيس قواعد شعبية ملتزمة ومناصرة. ولا يمكن لأي فرد، ولاسيماً النساء، في النظام السياسي الحالي، أن يراكم رأسمال اجتماعي وسياسي كافٍ لبناء مهنته/السياسية دون وجود أي شكل من أشكال الدعم الحزبي.

5. العنف ضد النساء في السياسة وضعف التنسيق بين الجهات المعنية

يمكن تعريف العنف ضد النساء في السياسة على أنه أي فعل أو ممارسة تهدف إلى منع النساء من الإنخراط في النشاطات السياسية. ويتضمن أشكالاً عديدة منها العنف النفسي والجسدي والجنسي.

تعاونت مختلف الجمعيات التي شملها هذا التقرير على مستوى رصد حالات العنف ضد النساء في السياسة خلال فترة الإنتخابات النيابية. غير أنّ التنسيق كان ضعيفاً على مستوى حماية النساء من العنف. ففي حين عملت جمعية كفى على تفعيل التطبيق الإلكتروني وتعاونت مع جمعيات أخرى للتواصل مع السيدات المرشحات بغية التعريف بوسائل التبليغ، إلا أنّ التجاوب الرسمي بقي ضعيفاً ولم تتلقّ النساء الحماية اللازمة. فمن أجل تأمين حماية كاملة للنساء لا بدّ من وضع آليات تبليغ ومحاسبة لمعاينة العناصر الأمنية وموظفي الدولة المسؤولين عن حماية الناس خلال عملية الإقتراع في حال ممارسة أي عمل عنفي ضد النساء من مرشحات ومقترعات ومراقبات وموظفات في الأقاليم.

¹⁶ برز خلال الدوريتين الانتخابيتين الأخيرتين مصطلح "المرشح/ة المستقل/ة" أو "المرشح/ة عن المجتمع المدني" أي المرشح/ة للندوة البرلمانية من خارج الأحزاب.

6. التداخل بين وظائف الجمعيات ووظائف المؤسسات الحزبية وانكفاء الأحزاب عن تأدية وظيفتها

لم يعتمد المشرع اللبناني أي تشريع خاص بتنظيم عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية (آليات عملها، تنظيم وتحديد علاقاتها بالدول الأجنبية وطرق تمويلها...). فقانون الجمعيات الصادر في العام 1909 ينظم عمل الجمعيات بكافة أنواعها ومن بينها الجمعيات السياسية أي الأحزاب. وقد كرّس هذا القانون حرية تأسيس الجمعيات من دون أي ترخيص مسبق، ويكتفي المؤسسون/ات بإعلام السلطات اللبنانية، الممثلة بوزارة الداخلية. وقد حال غياب هذه التشريعات، بالإضافة إلى عوامل سياسية ومجتمعية عديدة، منها طبيعة النظام الطائفي الزبائني والتاريخ الحافل بالنزاعات المسلّحة والتي أخذت في بعض الأوقات بُعدًا طائفيًا، من دون وجود، حتى فترة طويلة، أحزابًا عابرة للطوائف تضع القضايا المعيشية في صلب أولوياتها.

ومن خلال ملاحظتنا لعمل الجمعيات والأحزاب وبالإستناد إلى المقابلات التي أجريناها، يتبيّن لنا تداخلًا بين وظائف الأحزاب ووظائف الجمعيات على مستويين اثنين:

أ. وظيفة التثقيف السياسي

إنّ وظيفة التثقيف السياسي تعود بشكلٍ أساسي للأحزاب التي من واجبها أن تنشئ كوادر، من النساء والرجال، قادرة على التدرّج ضمن الهرمية الحزبية من أجل الوصول إلى المواقع القيادية. يعود ضعف الأحزاب التقليدية على هذا المستوى إلى خلو العقيدة السياسية، التي على أساسها يرتكز نشاطها السياسي، من أي نقاش حول أفكار سياسية تهدف إلى خلق روابط مبنية على المواطنة. فالسياسة المبنية على الهوية والانتماء الطائفي، وهي من إحدى ركائز العمل السياسي للأحزاب التقليدية، لا تسمح بوجود نقاش يتناول قضايا سياسيّة واقتصادية واجتماعية. ويبقى النقاش حول الحقوق والحريّات مغيبًا عن أدبيات وخطابات هذه الأحزاب. وغالبًا ما ينحصر النقاش في الأحزاب التقليديّة بالقضايا الانتخابية ويتم اعتبارها قضايا سياسية.

إذاً النشاطات التثقيفية التي تطل قضايا سياسية (بيئية، أزمة اقتصادية، الحدود البحرية، الطاقة، المواصلات...) هي من مهمّة الحزب السياسي الذي يقارب هذه القضايا إنطلاقًا من رؤيته وعقيدته السياسية. فلأحزاب اليمين رؤية جد مختلفة عن رؤية الأحزاب اليسارية بما خصّ الأزمة الاقتصادية الحالية، أو بما خصّ قضايا البيئة أو غيرها من القضايا. فلا يمكن للجمعيات أن تقارب هذه الملفات من منطلق تقني بحث من خلال ايلاء خبراء مهمّة مساعدة النساء المرشحات على تكوين ملفات خاصة بالقضايا

المعيشية المطروحة. وتساهم هذه الممارسات في نزع البُعد السياسي للقضايا المطروحة في ظلّ أزمة النظام الحالي.

ب. تنشئة الكوادر تمهيداً لاستلام السلطة

تظهر المقابلات وجود نقاش داخل الجمعيات حول كيفية بناء حيثية قاعدية للنساء تمكّنهنّ من الوصول إلى السلطة، إن كان من حيث البرامج الإقتصادية الصغيرة التي تتفّدها بدعم من الجمعيات، أو من خلال إنشاء شبكات نسوية من مختلف المناطق أو حتى بمطالبة النساء بتطوير شبكاتهنّ الإجتماعية على مستوى حضورهنّ الدائم للنشاطات المنظمة، وزيادة ظهورهنّ الإعلامي وتهيئة المناصرين والمفاتيح الانتخابية...

ويغيب عن هذا النقاش دور الأحزاب السياسية ووظيفتها. فلا يمكن إلقاء اللوم على النساء كأفراد إذا كنّ غير "مهيئات" للمشاركة في الإنتخابات النيابية. فالأجدي إذا إطلاق نقاش حول مسؤولية الأحزاب على هذا المستوى. لا ينفي ذلك موجب النساء الطامحات للعمل في المجال السياسي لناحية تطوير أنفسهنّ على المستوى الشخصي وعلى مستوى تعزيز ثقافتهنّ السياسية ومعلوماتهنّ ومهارتهنّ. إلا أنّ المؤسسة الحزبية تبقى العنصر الأساسي، الذي يجب الإنطلاق منه لتنشئة هذه الكوادر، بوصفها المكوّن الأساسي للحياة السياسية. فبناء قدرات النساء وتطوير معرفتهنّ، وبناء قاعدتهنّ الانتخابية والاهتمام بالظهور الإعلامي وتأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة تبقى مهمّة الأحزاب بالدرجة الأولى. ولا بدّ من إطلاق نقاش جدّي داخل الأحزاب حول العقبات الأساسية التي تواجه النساء المحاربات وما اعتدنا على تسميته "السقف الزجاجي" الذي يمنع النساء من التدرج ضمن المؤسسة الحزبية للوصول إلى المواقع القيادية. ففي حين تنشط النساء ضمن مصالح وأجهزة مخصصة لهن أو على مستوى المهام الإدارية واللوجستية تبقى القيادة محصورة بيد رئيس الحزب وقلة من الكوادر الرجال المقرّبة منه.

من جهة أخرى يغيب هذا النقاش الثقافة المؤسّساتية ونظرة الرجال الدونية تجاه النساء. فعوض أن تكون الأحزاب داعمة للنساء في السياسة نلاحظ أنها لا ترى فيهنّ سوى عدداً، لا يرتقي إلا ليكون وسيلة لتلميع صورة الحزب، لاسيّما لناحية إثبات مشاركة النساء ولو في غير المواقع القيادية. فتستفيد المحاربات من التدريبات على يد الجمعيات التي تساهم في تعزيز قدرتهنّ على مستويات عدّة ومنها تنظيم الحملات الانتخابية، فتستعين بهنّ الأحزاب لإدارة الحملات الانتخابية للمحاربات الرجال. أمّا على مستوى ترشيح النساء، فتعتمد الأحزاب إلى ترشيح نساء من خارج كوادرها، فتقع على عاتقهنّ مهمة إستقطاب أكبر عدد

ممکن من الأصوات ليراكمها الحزب على رصيده الشعبي¹⁷. وبالتالي، تعتمد الأحزاب معاييرًا مزدوجة بين النساء والرجال للترشيح للانتخابات النيابية.

7. محدودية قدرة الجمعيات على تعزيز المشاركة السياسية في ظل غياب الأطر الحزبية المناسبة

إنَّ أخذ الجمعيات النسائية على عاتقها وظيفة التثقيف السياسي والتدريب، قد حدَّ من إمكانية تأمين استدامة وتراكمية العمل السياسي للنساء. إنَّ التخصص في العمل السياسي يبقى من وظيفة الأحزاب السياسية وحدها. وتعاني الجمعيات من محدودية الموارد التي تمكَّنها من تأمين استمرارية الدعم للنساء الناشطات في السياسة. فالجمعيات غير قادرة بتاتاً على تأمين التمويل اللازم لدعم ترشيح النساء (رسوم ترشيح ومصاريف انتخابية).

من جهة أخرى، لم تستطع الجمعيات حتى تاريخه من الضغط باتجاه تعيين نساء ضمن الهيكليات الحزبية وإيصالهنَّ إلى مواقع صنع القرار. وضعف تمثيل النساء على مستوى الأحزاب ينعكس حتمًا على التمثيل على مستوى مجلس النواب والحكومة. فطبيعة العمل الحزبي تؤدي إلى تراكم خبرة ورأس مال سياسي واجتماعي يساهم في إيصال الأفراد إلى مواقع في السلطة السياسية. بعكس جهود الجمعيات التي يمكن أن تضيق بسبب عدم شمول الخدمات التدريبية كافة النساء المحازبات أو إذا قرَّر الحزب ترشيح نساء من خارج مناصريه، كما حصل خلال الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين.

على مستوى آخر، إنَّ ضعف التنسيق بين الجمعيات وعدم السعي إلى "بناء تحالف قوي مبني على مطلب موحد حول موضوع المشاركة السياسيَّة للنساء، أي موضوع الكوتا وتحديد كيفية مقاربتها: كوتا على مستوى اللوائح أو على مستوى الترشيح"¹⁸، سيبقي الأوضاع على حالها من دون أي تغيير على مستوى تحسين المشاركة السياسية للنساء.

وفي ظلِّ الأزمات المتلاحقة والمسؤولية الكبيرة التي تتحمَّلها الأحزاب التقليدية لجهة انهيار المجتمع على المستويات كافة، تُمعن هذه الجمعيات في نزع الصفة السياسية عن عملها. وكما أشارت مديرة إحدى

¹⁷ خلال الانتخابات النيابية الأخيرة ترشحت 8 نساء محزبات (من أصل 118 مرشحة) فقط على اللوائح الانتخابية الحزبية (من مقابلة مع إحدى رئيسات الجمعيات).

¹⁸ من المقابلة التي أجريت مع السيدة جمانه مرعي.

الجمعيات "كي نحقق التغيير الذي ننشده نحن بحاجة كجمعية إلى العمل مع المؤسسات. شخصياً ليس لدي أي موقف سياسي ولكنني أعمل مع أفراد ناشطين في المجال السياسي، ومن المهم الفصل بين العمل مع المحازبين كأفراد والرأي السياسي الحزبي".

هذا القول يناقض تماماً الهدف الأساسي الذي أنشئت على أساسه الجمعيات وهو مراقبة أعمال السلطة وأحزابها، ومحاسبتها على أي إخلال أو تعدي على حقوق وحرّيات المواطنين/ين والقاطنات/ين على أراضيها. إنّ الوظيفة الأساسية للجمعيات الضغط على الأحزاب من أجل إدماج منظور النوع الاجتماعي في الهيكليات والبرامج، كما وتعزيز الوعي لدى الرأي العام على قضايا النساء¹⁹. فلا يجوز أن يقتصر عمل الجمعيات على التمكين السياسي للنساء ضمن مقاربة تقليدية دون تحليل وتقييم الأطر المؤسساتية، وديناميكيات علاقات السلطة بين النساء والرجال، والثقافة المؤسساتية التي تعزز الفجوة التاريخية بين النساء والرجال في العمل السياسي. أو حتى دون محاسبة هذه الأحزاب لإمعانها، على مدى سنوات، في تهميش النساء والتميز ضدهنّ.

خلاصة

يتّسم الحقل السياسي في لبنان بالفوضى لجهة التخصّص في العمل السياسي. فمن جهة، نرى نقصاً حاداً من قبل الأحزاب فيما يختصّ بالتنشئة السياسية للأفراد ولاسيّما النساء، يقابلها استثماراً كبيراً للجمعيات النسائية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، نرى انسحاباً من قبل الجمعيات لممارسة دورها الطبيعي في الضغط على الأحزاب لتضمين أجنداتهم قضايا النساء، ولاسيّما مسألة المشاركة السياسية. وتصطدم الجمعيات بالتحديات البنوية التي فرضتها الأحزاب على نفسها لرفضها التأقلم مع الواقع الجديد البعيد عن ثقافة الحرب التي سادت في العام 1975. وقد بات هذا الواقع، لاسيّما في ظل الانهيار الحالي، يلزم جميع الأحزاب السياسية بتكريس مقاربة جديدة تعتمد على ثقافة الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكافة الأفراد الموجودين على أراضي الدولة.

¹⁹ كما أشارت السيدة جمانه مرعي خلال المقابلة.

فغياب قضايا النساء عن ايدولوجيات وبرامج الأحزاب أدّى إلى تغييب النساء عن المواقع القيادية في الأحزاب وبالتالي عن مواقع قيادية أخرى كالمجلس النيابي والحكومة كون الانتخاب أو التعيين في هذه المناصب يأتي مباشرة من الأحزاب.

وبالتالي، مهما تنوّعت وتوسّعت النشاطات الخدماتية التي توفرها الجمعيات النسائية، بهدف تعزيز المشاركة السياسية للنساء، فهي لن تستطيع أن تحقق هدفها في حال أصرت على الاستمرار في اتباع ذات المقاربة التقليدية. ويبقى مطلب الكوتا مطلبًا محققًا لزيادة عدد النساء وترسيخ فكرة أنّ للنساء الحق المطلق بالعمل السياسي. إلا إنه يبقى مطلبًا ناقصًا في حال لم تبادر المؤسسات الرسمية (مجلس النواب، الحكومة، الإدارات العامة...) والحزبية إلى مراجعة الهيكليات التي تعمل في إطارها، والقوانين التي تنظّم عملها، والثقافة السائدة داخلها بغية إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملها. وأبرز مثال على ذلك، التصديق على قانون يجرم التحرش الجنسي دون تضمينه أي آلية فعّالة لحماية النساء، فالمؤسسة ذاتها التي أقرت قانون التحرش، أي مجلس النواب، تتعرّض النساء البرلمانيات في داخل أروقته إلى أشنع أنواع العنف والتمييز.

فالمقاربة الواجب اعتمادها يجب أن تكون شمولية، تنطلق من تحليل الثقافة السائدة داخل المؤسسات الحزبية والآليات التي تضمن مشاركة النساء. أي من الواجب العمل على وضع آليات ترقية حزبية تأخذ بعين الاعتبار حاجات النساء وأدوارهنّ، وآليات لاتخاذ القرار، كفيلة بضمان المشاركة الديمقراطية للجميع، وكذلك قوانين تمنع التحرش وتعاقب المتحرّش... باختصار آليات تترافق مع تغيير نهج وعمل المؤسسات التقليدية وتضع قضايا وحقوق المواطنات/ين في صلب عملها.

ثالثاً: التوصيات

1. الجمعيات

- توحيد جهود المنظمات النسوية والاتفاق على استراتيجية واحدة لمقاربة قضايا النساء.
- العمل على خلق تحالف قوي مبني على مطلب موحد حول موضوع مشاركة النساء في السياسة.
- الضغط على الأحزاب من أجل إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياساتها.

- تركيز العمل والجهود لاصلاح الهيكليات الحزبية بدل تركيز العمل على النساء كأفراد في إطار مفهوم التمكين السياسي.
- الضغط على الأحزاب لتبني ميثاق حول موضوع الكوتا.
- دعم المجموعات النسوية للمرشحات المعرضات للعنف إن كان عبر بيانات دعم أو عبر تفعيل الخدمات القانونية التي توفرها الجمعيات لمساندة النساء.
- نشر الوعي حول الأخبار الكاذبة (fake news) ولاسيما تلك التي تطال النساء وتكرس الصور النمطية المسيئة لهنّ.
- نشر الوعي حول قضية العنف ضد النساء في السياسة وتنظيم لقاءات ونقاشات في مختلف المناطق.
- نشر الوعي حول قضايا النساء والتمييز اللاحق بهنّ في مواجهة الخطاب الذكوري لاسيما خلال فترة الانتخابات.
- إنشاء صندوق لدعم النساء المرشحات لتغطية التكاليف المالية ضمن معايير موحّدة وموضوعية.
- تفعيل عمل المنصّة النسوية وتعزيز التنسيق والتعاون بين المجموعات تقادياً لتكرار النشاطات والمشاريع.
- تشجيع تخصص الجمعيات حول قضية معيّنة وتعزيز التنسيق بينها تسهيلاً للفعل التراكمي.

2. مجلس النواب

- اعتماد الكوتا النسائية (مناصفة) كتدبير مرحلي ومؤقت.
- إعادة النظر بالرسم الانتخابي المفروض على المرشحات/ين.
- إقرار قانون لمكافحة العنف ضد النساء في السياسة.
- إقرار القانون الموحد للأحوال الشخصية كما تقدّمت به جمعية كفى عنف واستغلال.
- إقرار أو تعديل سلّة من القوانين لتأثيرها المباشر على تعزيز المشاركة السياسية للنساء (قانون الحق بالوصول الى المعلومات، العنف الأسري، قانون التحرش، قانون الاعلام..) بمشاركة الجمعيات المتخصصة خلال النقاشات داخل مجلس النواب.

3. الحكومة

- تعيين نساء في الحكومة.
- تعزيز مشاركة النساء في وضع السياسات العامة التي تناقشها وتنفيذها الحكومة (الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل الوطنية).
- وضع استراتيجية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء وتأمين المناصفة على مستوى مواقع صنع القرار ضمن منهجية تشاركية والتزام مجلس النواب والحكومة بتطبيقها.

4. وزارة الداخلية

- وضع آلية للحماية ضمن غرفة العمليات المخصصة للانتخابات، خاصة بالعنف ضد النساء (تدريب العناصر، تضمين تقرير قوى الأمن بُعد النوع الاجتماعي...).
- تعزيز قدرات الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات على مستوى الموارد البشرية والمادية وضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملها.

5. الأحزاب السياسية

- العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي في الهيكليات والسياسات الحزبية وتعديل الثقافة الحزبية لجهة تعزيز مشاركة النساء في السياسة.
- اعتماد نظام الكوتا في العمل الحزبي وفي اللوائح الانتخابية.
- اعتماد معايير متساوية بين النساء والرجال على مستوى الدعم الحزبي في الترشيح على المستويات الاعلامية والمادية/ المالية وتأمين الدعم القاعدي.
- نشر الوعي السياسي عند الأحزاب، التقليدية والبدلية، حول الفكر النسوي والضغط لترشيح نساء على لوائح المعارضة.
- تشجيع الفكر النقدي لدى المحازبين.
- تشجيع النساء لخلق حراك ضمن أحزابهن لإحداث التغيير.
- عدم حصر دور النساء في قطاعات نسائية في الأحزاب التقليدية.

- إعادة تعريف السياسة كنشاط يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال خطابات وممارسات تحترم حقوق الأفراد وحياتهم، كما وتدين التمييز بين الأفراد ولاسيما بين النساء والرجال.

6. وسائل الإعلام

- تنظيم دورات للإعلاميين/ات ولمدراء المحطات لتضمين الخطاب النسوي في الاعلام.
- الضغط لاعتماد سياسة اعلامية مراعية لحقوق النساء.

المرفقات

مرفق رقم 1:

- أ. لائحة برؤساء/رئيسات وممثلي/ات الجمعيات اللواتي/الذين تمّت مقابلتهنّ:
- السيدة جوزفين زغيب، رئيسة جمعية بيتي ومرشحة للانتخابات النيابية
 - السيدة ندى عنيد، رئيسة جمعية مدنيات للمساواة
 - السيدة ماري تريبز المير، رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي
 - السيدة رولا زعيتير، منسقة في التجمع النسائي الديمقراطي
 - السيدة جويل أبو فرحات، رئيسة جمعية فيفتي فيفتي
 - السيدة جمانه مرعي، ناشطة متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي ومديرة فرع لبنان، المعهد العربي لحقوق الإنسان
 - السيد محمد منصور، نائب المدير العام لمنظمة أبعاد
- ب. لائحة بالسيدات اللواتي شاركن في حلقة النقاش:
- السيدة ديما أبو ديا، مرشحة عن دائرة البقاع الأولى
 - السيدة رولا غصين، ناشطة في القوات اللبنانية
 - السيدة أميرة سكر، مرشحة مستقلة عن دائرة بيروت الثانية
 - الأستاذة ليال صقر، رئيسة جمعية Seeds
 - الأستاذة ميريّام جبر، مرشحة عن دائرة جبل لبنان الثانية
 - السيدة ناي الراعي، ناشطة في تنظيم لحقي

- الأستاذة فيرينا العميل، مرشحة عن دائرة جبل لبنان الثانية

مرفق رقم 2: مشاريع واقتراحات القوانين الانتخابية المتضمنة كوتا نسائية:

- مشروع قانون مقدم من وزارة الداخلية في أيلول ٢٠١١ يُلزم اللوائح الانتخابية بأن تضمّ بين أعضائها نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من الجنس الآخر. كما يطالب باعتماد اللائحة المرقطة بحيث يُدرج فيها بصورة متتابعة اسم مرشح من جنس معيّن ثم حكمًا مرشح من الجنس الآخر.
- إقتراح قانون مقدم من النائبة جيبليرت زوين بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣ يرمي إلى إضافة مادة جديدة إلى قانون الانتخاب تنصّ على التالي: "يترتب على كل لائحة في الدوائر الانتخابية أن تضم بين أعضائها نسبة لا تقل عن ١٠٪ من النساء على أن تدوّر الكسور التي تعادل أو تتجاوز النصف.
- إقتراح قانون مقدم من النائبة جيبليرت زوين بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣ ينص على ما يلي: "يضاف إلى عدد المقاعد في مجلس النواب ١٤ مقعدًا مخصّصة للنساء، على أن يتم توزيع هذه المقاعد الجديدة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين المناطق".
- مشروع القانون المقدم من الهيئة الخاصة بقانون الانتخابات النيابية المنشأة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨. ونصّ هذا القانون على اعتماد النظامين الاكثري والنسبي كما واعتماد كوتا نسائية بنسبة ٣٠٪ في لوائح الدوائر الخاضعة للنظام النسبي.
- اقترح القانون الذي أعدته جمعية فيفتي فيفتي حول اعتماد الكوتا النسائية في إطار القانون الانتخابي الحالي 2017/44 وتمت مناقشته خلال مؤتمر عقد في مجلس النواب.